



بسم الله  
القرار رقم 258  
تاريخ 06 ماي 2016

الحمد لله

عن سببي الصائفي العطل المنقذ بالهيئة القضائية  
للمحكمة الابتدائية بتونس وبها مقر مكابري  
11 نوح بيروت - 1002 تونس البليدي

الجمهورية التونسية  
الهيئة الوطنية للاتصالات  
القرار : ع258دد  
تاريخ القرار: 06 ماي 2016

## ق رار

بتاريخ 06 ماي 2016 أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع258دد في  
مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

**المدعى:** شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة  
أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

### من جهة

**المدعى عليها:** شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي  
بحدائق البحيرة 2 ضفاف البحيرة تونس 1053.

### من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01دد لسنة 2001  
المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46دد لسنة 2002 المؤرخ في 7  
ماي 2002 وبالقانون ع01دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع10دد  
لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.  
وبعد الاطلاع على الأمر ع3026دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق  
بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم  
بالأمر ع53دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أورنج تونس" بتاريخ 21 أفريل 2016 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة والقضاء بإيقاف ترويج العرض المتظلم منه فورا إلى حين البت في أصل النزاع.

وبعد الاطلاع على المراسلة عد899د الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 26 أفريل 2016 والموجهة الى شركة "أوريدو تونس" لتمكينها من تقديم ردودها حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

وبعد الاطلاع على ملحوظات شركة "أوريدو تونس" حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها والواردة على الهيئة ضمن مراسلتها عد897د بتاريخ 29 أفريل 2016.

#### من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

#### من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن "أورنج تونس" تقدمت بتاريخ 21 أفريل 2016 بعريضة دعوى الى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاتها تحت عد336د تضمنت تظلمها من تعمد "أوريدو تونس" تسويق عرض تجاري تحت تسمية "offre klem" والذي يخول لمشتركيها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:

- 50 % رصيد إضافي بصفة آلية ودون تحديد سقف.
- 90 مليم سعر الدقيقة الواحدة.
- 1 GO أنترنات بسعر 2 دينار بعد استهلاك 7 دنانير.

وانتهت إلى طلب قول ما يقتضيه القانون في خصوص العرض التجاري "klem" موضوع قضية الحال الذي تعمد الضد إلى تسويقه بصفة غير مشروعة وتطبيق أحكام الفصل 74 من مجلة الاتصالات مع التنصيص على النفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أورنج تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من تعمد "أوريدو تونس" تسويق عرض تجاري تحت تسمية "offre klem" والذي يخول لمشتركيها في شبكة الهاتف الجوال التمتع بجملة من الامتيازات المتمثلة في:



4/2

- 50 % رصيد إضافي بصفة آلية ودون تحديد سقف.

- 90 مليم سعر الدقيقة الواحدة.

- 1 GO أنترنات بسعر 2 دينار بعد استهلاك 7 دنانير.

مشككة في حصوله على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات نظرا لتمسكها بأن التعريف المطبقة على 1 GO أنترنات لا تغطي الكلفة الحقيقية للخدمة المعروضة بما يتعارض على حد قولها مع الفقرة الأخيرة من الفصل الخامس من قانون المنافسة والأسعار الذي يحجر البيع بأسعار مفرطة الانخفاض إضافة لتمسكها بمخالفة خصيمتها لأحكام قرار الهيئة عـ54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها مشددة على أساس العرض بقواعد المنافسة النزيهة بما يخالف مقتضيات الفصل 3 من الأمر عـ3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008، وادعت أن هذه الممارسات من شأنها أن تمس من مصالحها، وانتهت إلى طلب الحكم بإيقاف ترويج العرض المتظلم منه فورا إلى حين البت في أصل النزاع.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر معاينة محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ ابراهيم العبدلي بتاريخ 28 أفريل 2016 تحت عدد 2339 عدد تضمن معاينة الإشهار الوارد بالموقع الإلكتروني لشركة "أوريدو تونس" والخاص بالعرض التجاري "Klem".

وحيث أشارت المدعى عليها في جوابها على مطلب التدابير الوقائية على اختلال دعوى خصيمتها من الناحية الشكلية مؤكدة على انتفاء الأضرار التي لا يمكن تداركها معتبرة أن مطلب الحال لا يستند لأي سند قانوني أو واقعي مشددة على شرعية العرض المتظلم منه دافعة بحصولها على الموافقة المسبقة للهيئة الوطنية للاتصالات قبل تسويقها للعرض موضوع التظلم بمقتضى قرارها عـ12 عدد الصادر بتاريخ 19 جانفي 2016، وانتهت إلى طلب الحكم برفض المطلب.

## الهيئة

حيث يهدف مطلب الحال الى اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوقف العرض المتظلم منه وسحب الوسائط الإشهارية المتعلقة به إلى حين البت في القضية الأصلية.

وحيث تمسكت المدعية بأن العرض المتظلم منه قد ألحق بها أضرار يصعب تداركها تتمثل في الإضرار بمصالحها الاقتصادية.

وحيث اقتضى الفصل 73 (جديد) من مجلة الاتصالات أن مطلب التدابير الوقائية يقدم إلى رئيس الهيئة بواسطة عريضة معللة تحتوي على شرح أسبابها ومؤيداتها.



وحيث يتضح بالرجوع إلى ملف المطلب الراهن والأوراق المظروفة به أنه جاء مجردا من أي مؤيد أو حجة يمكن الاستناد إليها للوقوف على صحة الأضرار المدعى بها جراء تسويق العرض المتظلم منه.

وحيث أضحى التثبت من مدى جدية ادعاءات العارضة المتعلقة بتأثير العرض على مصالحها الإقتصادية يستوجب القيام بأبحاث وتحريات تخرج عن المناط الاستعجالي المرفوع فيه دعوى الحال واتجه تفريعا على ذلك رفض المطلب.

### ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات  
هشام بسباس

